العرب
الإثنين 2021/08/09
السنة 44 العدد 12143

الراعي يدعو الجيش لمنع حزب الله من تسخين جبهة الجنوب

حسن نصر الله: قاضي التحقيق في انفجار المرفأ مسيّس

بتسخينه للجبهة الجنوبية على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، يسعى حزب الله لحرف الأنظار عن التحقيقات بشأن حادثة انفجار مرفأ بيروت والتي تشير مصادر غربية ومحلية إلى تورط الحزب فيها. ومع تنامي الضغوط الداخلية والخارجية للكشف عن الجناة تأتي المناوشات مع إسرائيل للتخفيف من حدة تلك الضغوط على الحزب.

صواريخ للتضليل

بيروت - دعا البطريرك الماروني في لبنان مار بشارة بطرس الراعي الأحد الجيش اللبناني إلى منع إطلاق الصواريخ من الأراضي اللبنانية باتجاه إسرائيل، محذرا من تسخين الأجواء على الجبهة الجنوبية لحرف الأنظار عن التحقيقات بشأن انفجار مرفأ بيروت قبل عام والتي لا تزال تراوح مكانها بسبب الحسابات السياسية والمصالح الحزبية.

وتأتي تحذيرات الراعي بعد ساعات من كلمة ألقاها الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله تعهد فيها بالردّ على أي هجمات إسرائيلية على لبنان ووجه فيها أيضا اتهامات مباشرة لقاضي التحقيق في انفجار بيروت وصفه فيها بـ"المسيّس".

وتساءلت أوساط سياسية لبنانية عن سبب تهجم نصرالله على المحقق في حادثة بيروت رغم أنه لم يوجه اتهامات لأي طرف سياسي بالمسؤولية عن الحادثة بما في ذلك حزب الله.

بطرس الراعي

كل يوم تزجون الشعب اللبناني في أزمة جديدة

وتشير هذه الأوساط إلى أن الأمين العام لحزب الله بوضع نفسه في مواجهة مع المحقق يعزز الشكوك التي تتداولها وسائل إعلام غربية ومحلية في وجود دور ما للحزب في حادثة انفجار مرفأ بيروت.

ولم يرشح عن تحقيقات القاضي طارق بيطار ما يؤشر على وجود علاقة بين نترات الأمونيوم التي تسببت في انفجار المرفأ وبين حزب الله، إلا أن الحزب أثر حشر نفسه.

واستدعى بيطار مشتبها بهم، وهو لم يحدد حتى الآن أي وجهة لمسار التحقيق، باستثناء أن ثمة مسؤولين حكوميين يجب أن تتم مساءلتهم، وربما لاحقاً محاسبتهم، وليس من بين هؤلاء –حتى الآن– أي مسؤول من حزب الله.

وقال نصرالله السبت إن القاضي الذي يحقق في انفجار مرفأ بيروت "مسيس". وأضاف "بشكل رسمي أقول لعوائل الشهداء هذا المحقق القضائي عم يشتغل سياسي. هذا تحقيق مسيس".

وأضاف "أنا لا أقول إن تغيروا القاضي ولكن القاضي يجب أن يشتغل وحدة معايير وما يشتغل استنسابية وأن يعلن عن نتيجة التحقيق الفني والقضائي ويرجع يمشي الملف بمساره الطبيعي".

وانتقد آخرين –لم يذكرهم بالاسم– على إلقائهم اللوم على حزب الله وتحميله مسؤولية وجود شحنة نترات الأمونيوم التي تسببت في الانفجار.

وقال "الخصوم والأعداء ذهبوا إلى فرضيات... الذي جاء بالنترات حزب الله والذي خزنها في العنبر 12 حزب الله والذي حافظ عليها حزب الله والذي منع نقلها من العنبر 12 حزب الله .طيب دليلك حبيبي، دليلك على هذا الاتهام البشع الشنيع؟ ما في".

وفي بلد شهد خلال السنوات العشرين الماضية اغتيالات وتفجيرات وحوادث عديدة لم يكشف النقاب عن أي منها، إلا نادرا، ولم يحاسب أي من منفذيها لا يزال اللبنانيون –وعلى رأسهم آهالي 214 قتيلاً وأكثر من ستة آلاف جريح– ينتظرون أجوبة عن أسئلتهم: من أتى بهذه الكمية الضخمة من نترات الأمونيوم إلى بيروت؟ لماذا تُركت سبع سنوات في المرفأ؟ ومن كان يعلم بها وبمخاطرها؟ وما هي الشرارة التي أدت إلى وقوع أحد أكبر الانفجارات غير النووية في العالم؟

وتؤكد مصادر قضائية أن الجزء الأكبر من التحقيق انتهى. لكن الحصانات والأذونات السياسية تقف عائقاً أمام استدعاء نواب ووزراء سابقين ورؤساء أجهزة أمنية وعسكرية كانوا يعلمون بمخاطر تخزين كميات هائلة من نترات الأمونيوم في المرفأ، ولم يحركوا ساكناً لإخراجها منه.

ويُشكك كثيرون في إمكانية التوصل إلى حقيقة ما حصل أو حتى محاسبة أي مسؤول سياسي أو أمني بارز.

واتهمت منظمة العفو الدولية الإثنين الماضي السلطات اللبنانية بأنها تعرقل "بوقاحة" مجرى التحقيق في انفجار مرفأ بيروت للتوصل إلى الحقيقة وإنصاف الضحايا.

وقالت المنظمة في بيان إن "السلطات اللبنانية أمضت السنة المنقضية وهي تعرقل بوقاحة بحث الضحايا عن الحقيقة والعدالة في أعقاب الانفجار الكارثي الذي وقع في مرفأ بيروت".

وأضافت أن "الجهود التي بذلتها السلطات اللبنانية بلا كلل ولا ملل طوال العام لحماية المسؤولين من الخضوع للتحقيق عرقلت على نحو متكرر سير التحقيق".

وقالت لين معلوف، نائب مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، "لقد تقاعست الحكومة اللبنانية على نحو مأساوي عن حماية أرواح شعبها، تماماً مثلما قصّرت لمدة طويلة للغاية في حماية الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية الأساسية".

وحلت الخميس الماضي الذكرى السنوية الأولى للانفجار الذي سوى مساحات شاسعة من العاصمة اللبنانية بالأرض وأودى بحياة أكثر من 200 شخص.

وتعتبر أوساط سياسية لبنانية أن تهديدات حزب الله بالتصعيد مع إسرائيل على الجبهة الجنوبية تأتي في سياق حرف الأنظار عن التحقيق القضائي في انفجار بيروت الذي قد يفضي إلى توجيه اتهامات رسمية للحزب بالمسؤولية عن الحادثة.

وأكد بطرس الراعي أنه "تم تسخين جبهة الجنوب لحرف الأنظار عن حدث 4 أغسطس"، متوجها للمسؤولين بالسؤال "كيف ستقنعون الشعب بأنكم أهل لقيادته، وكل يوم تزجونه في أزمة جديدة؟".

واشتعلت الحدود اللبنانية – الإسرائيلية الأسبوع الماضي بصورة مفاجئة فأطلقت ميليشيا حزب الله 19 قذيفة صاروخية من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل التي ردت بدورها بقصف مدفعي وسط تحليق مكثف لطيرانها في أجواء الجنوب اللبناني.

ويعود آخر توتر عسكري بين لبنان وإسرائيل إلى عام 2019، حين استهدف حزب الله آلية عسكرية إسرائيلية في هجوم قال إنه كان ردا على هجومين إسرائيليين ضدّه في سوريا ولبنان.

ويتجاهل تصعيد حزب الله الوضع الداخلي المتأزم في لبنان سياسيا واقتصاديا، في حين لا أحد يشكّ في أن الوضع العام في لبنان لا يتحمل مثل هذا التصعيد والمجازفة غير المحسوبة. ووصفت الأمم المتحدة التصعيد بـ"الخطر"، ودعت المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان يوانّا فرونتسكا الجمعة إلى الالتزام الكامل بقرار مجلس الأمن الدولي 1701 والحفاظ على الأمن والاستقرار جنوب البلاد.

وقال نصرالله إن "أي غارة إسرائيلية جديدة على لبنان سنرد عليها حتماً بشكل مناسب ومتناسب"، وأضاف "لن نفرط في ما أنجزته المقاومة في 2006 أياً كانت التضحيات أو المخاطر لأن ذلك سيجعل العدو يستبيح البلد".

وتؤكد تصريحات نصرالله هذه ما ذهبت إليه أوساط سياسية في وقت سابق، حيث قالت إن الحزب لن يتوانى في الدفاع عن مصالحه السياسية والحزبية الضيقة حتى ولو كان ذلك على حساب الشعب اللبناني الذي يكابد من أجل توفير لقمة العيش والضروريات الحياتية اليومية من كهرباء ودواء ورغيف.

لا تقدم في أعمال لجنة الإصلاح السياسي في الأردن

عمان - رصدت تقارير أردنية الأحد، أبرز ما قامت به اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن خلال شهرين من بدء عملها، فيما يثير بطئ تقدم أشغال اللجنة شكوكا بشأن أهدافها النهائية ومآلات توصياتها عند انتهاء مهامها في أكتوبر القادم.

وأكد مراقبون في معطيات أوردتها صحيفة الدستور المحلية قيام اللجنة لغاية الآن بأكثر من 714 ساعة حوار مع أكثر من 4230 شخصا جاءت على النحو التالي: عقد 282 لقاء وحوارا خارجيا و 40 استضافة ولقاء مع اهل الخبرة و 25 ورقة عمل و 112 للقاء بين اعضاء اللجنة و 111 اقتراحا وردت للجنة.

ورغم هذا الكم الهائل من المشاورات واللقاءات لم تحقق اللجنة الملكية للتحديث السياسي أي تقدم على مستوى مشاريع القوانين المنوطة بعهدتها قبل شهرين من موعد رفع توصياتها النهائية.

وفشلت اللجنة إلى حد الآن في تحقيق أي تقدم في عملها بل على العكس من ذلك أثارت تصريحات بعض أعضائها ومقترحات قوانينها جدلا واسعا في الشارع الأردني، ما يضعها محل تشكيك خاصة أن مدة عملها تنتهي الخريف المقبل.

وفي وقت يراهن فيه شق من الأردنيين على مخرجات اللجنة لتجاوز حالة الغليان المجتمعي يرى آخرون أن اللجنة مجرد مناورة لامتصاص الغضب لا أكثر.

وينتظر أن يقدم رئيس اللجنة سمير الرفاعي في أكتوبر المقبل نتائج مشاوراته مع القوى السياسية المختلفة في البلاد للخروج بتوصيات لإحداث الإصلاح السياسي المنشود في المؤسسة البرلمانية والقانونية في المملكة.

ومازالت التساؤلات تطرح حول إمكانية تحقيق تقدم في مخرجات اللجنة التي بدأت اجتماعاتها مؤخرا ضمن لجان فرعية تبحث قوانين الأحزاب والانتخاب وحرية التعبير.

وأعلنت اللجنة المؤلفة من 92 عضوا أنها لم تنجز شيئا في مجال التوافق على قانون انتخاب عصري.

ويمثل القانون المنتظر أحد أركان الإصلاح السياسي الذي يفترض أن ينتهي إلى تشكيل حكومات منتخبة تحد من سلطات الملك وتقوم على التمثيل الحزبي في البرلمان.

ويهدف عمل هذه اللجنة، حسب ما هو معلن، إلى وضع إطار تشريعي يؤسس لحياة سياسية نشطة تهيئ المجال لبرلمان قائم على البرامج وليس برلمانا "صوريّا" هدفه تزكية خطوات السلطة التنفيذية.

وتقول أوساط سياسية أردنية إن الوتيرة التي تسير بها أعمال اللجنة تجعل من الصعب عليها الالتزام بالمهلة المحددة لعملها، أي الخريف المقبل، محذرة من أن مسار الأمور يشي بأن عمل اللجنة قد يستغرق عدة أشهر، وهذا من شأنه أن يعزز مخاوف البعض من أن يكون الأمر متعمدا رغبة في امتصاص غضب الشارع من خلال الادعاء بوجود تمش إصلاحي هو ليس موجودا في الواقع.

> **بطء عمل اللجنة يثير تساؤلات بشأن الحدود التي يمكن أن تصل إليها هذه الإصلاحات على ضوء التجارب السابقة المخيبة للآمال**

ويثير بطء اللجنة الملكية للتحديث السياسي في الأردن تساؤلات بشأن الحدود التي يمكن أن تصل إليها هذه الإصلاحات على ضوء التجارب السابقة المخيبة للآمال.

وتعهد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بالوقوف شخصيا على مخرجات عمل اللجنة واتهم مؤخرا أطرافا لم يسمها بمحاولة عرقلة عمل اللجنة.

ويراهن الملك عبدالله الثاني على لجنة التحديث السياسي لامتصاص غضب الشارع الأردني الذي يطالب بإصلاحات سياسية وإدارية.

رهان على الملك لتحقيق اختراق في أعمال اللجنة

غياب المساعدات الخارجية يشل الحكومة الفلسطينية

رام الله - تواجه الحكومة الفلسطينية أزمة مالية حادة في ظل غياب المساعدات الخارجية وتصاعد أزمة الضرائب مع إسرائيل.

ولم تحدد الحكومة أي موعد لصرف رواتب موظفيها في القطاع العام حتى الأحد، علما أنه عادة ما يتم صرفها قبل اليوم الرابع من كل شهر.

وصرح مسؤولون فلسطينيون بأن الحكومة تعاني من أزمة مالية خانقة وقد واجهت صعوبات كبيرة في تأمين رواتب شهر يونيو الماضي.

وأرجع المسؤولون الصعوبات إلى ثلاثة أسباب رئيسية، هي انخفاض الضرائب المحلية نتيجة أزمة جائحة كورونا، وانخفاض المساعدات الخارجية وارتفاع القروض من البنوكالمحلية.

وتتوقع السلطة الفلسطينية عجزا بقيمة مليار دولار في نهاية العام الجاري استنادا إلى معطيات رسمية.

ومؤخرا قدرت الحكومة الفلسطينية إجمالي نفقاتها للعام 2021 بنحو 5.6 مليار دولار، مقابل إيرادات بنحو 4.6 مليار دولار.

ورغم أن السلطة توقعت أن تبلغ المساعدات الخارجية 210 ملايين دولار في النصف الأول من العام الجاري، إلا أنها تسلمت فعليا 30 مليون دولار فقط وفق ما أعلنت مؤخرا.

وذكرت صحيفة الحياة الجديدة الرسمية أن العائدات الضريبية الفلسطينية تعرضت للمزيد من "القرصنة" من إسرائيل التي اقتطعت الشهر الماضي نحو 35 مليون دولار بذريعة دفع مخصصات الأسرى وعائلات القتلى.

وبدأت إسرائيل عمليات اقتطاع من الضرائب التي تجبيها نيابة عن السلطة الفلسطينية منذ عام 2019، بموجب قانون أقره الكنيست الإسرائيلي إبان إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

> **توقف شبه تام للمساعدات الدولية المقدمة للحكومة الفلسطينية بشكل لم يسبق له مثيل منذ قرابة عقدين**

وأشارت الصحيفة إلى التوقف شبه التام للمساعدات الدولية المقدمة للحكومة الفلسطينية في ظل غياب للمساعدات والمنح الدولية بشكل لم يسبق له مثيل منذ قرابة عقدين.

وأفاد تقرير سلطة النقد الفلسطينية حول تطورات مالية الحكومة بأن "السلطة لم تتلق خلال الربع الأول من العام الجاري أية منح أو مساعدات خارجية تقريبا".